National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

التلاعب بالقانون الدولي يأخذ العالم نحو القاع!..... 3

ناشيونال إنترست 3

ما هي حركة النجباء التابعة لحزب الله وماذا تفعل في سوريا؟..... 5

مركز "ألما" 5

على الولايات المتحدة أن تنظر إلى تركيا على أنها عامل توازن ضد إيران في المنطقة 7

المجلس الأطلنطي 7

تحالف دفاعي إقليمي ضد إيران بقيادة واشنطن – أحلام منكرة 11

معهد القدس للاستراتيجية والأمن الإسرائيلي 11

صحيفة روسية تتهم سوريا بتفكيك "وحدة الساحات" الإيرانية 13

نيز افيسيمايا الروسية 13

وفاة المواطن الأميركي مجد كم ألمازداخل معتقلات النظام السوري..... 15

نيويورك تايمز 15

التواصل العربي مع الأسد على مدى عام باء بالفشل..... 17

معهد واشنطن 17

مؤتمر بروكسل لدعم سوريا: قضايا شائكة حول "التعافي المُبكر" 21

معهد واشنطن 21

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

التلاعب بالقانون الدولي يأخذ العالم نحو القاع!

ناشيونال إنترست

ألكسندر لانجلوا

(اللغة الانجليزية) 11 أيار 2024

نص المقال: هناك القليل من المعايير الدولية التي تعتبر حجر الأساس للقانون الدولي، مثل اتفاقيات فيينا التي تغطي العلاقات القنصلية والدبلوماسية. وتحمي هاتان الاتفاقيتان السفارات الأجنبية وموظفيها. ولكن كما أثبتت الأشهر السبعة الأخيرة من الحرب بين إسرائيل وحماس، فإن المعايير الدولية تتعرض لضربة قوية، وبلغت ذروتها بضربة إسرائيلية على بعثة دبلوماسية إيرانية في دمشق في الثاني من إبريل/نيسان.

وفي هذا السياق، فإن الالتزام بالمبادئ الأساسية لمثل هذه الاتفاقيات بالغ الأهمية لمنع الانزلاق السريع إلى حرب شاملة لا يمكن السيطرة عليها. وفي نهاية المطاف، يتعين على أسوأ الأعداء أن يحترموا قواعد الطريق كما تحددها القوانين الدولية والقانون الدولي العرفي في هذا الصدد.

وهناك اتفاقيتان تحددان معظم القواعد الخاصة بالمناصب والأنشطة الدبلوماسية، بما في ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. وتضمن هاتان الاتفاقيتان أن البعثات الدبلوماسية يمكنها القيام بعملها دون خوف

من الانتقام، سواء بالاعتقال أو الاختفاء أو الموت، مما يخلق نظامًا قانونيًا ذاتي التعزيز حيث تهدف جميع الدول إلى توفير الأمن لمواطنيها، وتعزيز مصالح الدولة. وتنص المادة 22 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية صراحة على أنه " لا يجوز انتهاك حرمة مباني البعثة الدبلوماسية". وأن "على الدولة المضيفة اتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثة من أي اقتحام أو ضرر، ولمنع أي تعكير لسلام البعثة أو المساس بكرامتها". وتكرر المادة 31 من اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية هذه النقاط. وتعرّف الاتفاقيتان "المباني" بأنها "المباني أو أجزاء المباني والأراضي الملحقة بها، بغض النظر عن ملكيتها، المستخدمة لأغراض البعثة، بما في ذلك مقر إقامة رئيس البعثة". وهذه النقطة حاسمة إذ حاول البعض إنكار أن مبنى دمشق كان قنصلية أو جزءاً من بعثة دبلوماسية.

ومع ذلك، لا تمتد أي من المادتين صراحة إلى دول ثالثة، مما يترك الضربة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية غامضة. وكما يقول بعض الخبراء القانونيين، فإن الأمر لا يتعلق باتفاقيات فيينا بقدر ما يتعلق بقوانين الحرب المتعلقة بالضرر المدني أو المسائل الأساسية المتعلقة بسيادة الدولة. ولكن من منظور السيادة، هناك أسباب للتشكيك في شرعية الضربة. فمجمعات السفارات هي ملكية سيادية لدولة في بلد آخر، وتوفر ملاذاً لمواطني الدولة للإقامة فيها. لذا فإن ضرب مثل هذا المجمع ليس قانونيًا.

إيران وإسرائيل ليستا في حالة حرب رسميًا، رغم أنهما خاضتا حرب ظل لسنوات. وتقدم حرب الظل مثالاً قوياً على تأثير "السباق نحو القاع" عندما ينتهك أحد الأطراف القانون الدولي من خلال القيام بأعمال عدائية بين الدول. ويبدو أن الآخر يتطابق مع هذا الإجراء أو يتجاوزه، وهو استخدام انتهاكات الخصم للقانون الدولي لتبرير انتهاكاته. وهذا الأمر مهم لأن مثل هذه الانتهاكات لا تبرر المزيد من الانتهاكات.

ويزعم المعسكر المؤيد لإسرائيل أن الأخيرة تدافع عن نفسها ضد إيران ووكلائها. ولكن كما أن هذا المعسكر قد يستبعد التقلبات القانونية لالتزامات الطرف الثالث بموجب اتفاقيات فيينا والقانون الدولي العرفي، فيمكن قول الشيء نفسه عن الدور العسكري الذي يلعبه الحرس الثوري الإسلامي الإيراني وفيلق القدس المتخصص التابع له لأنهم غالبا ما يكونون معتمدين في المناصب الدبلوماسية كمستشارين عسكريين. وبالرغم من أن التحليلات القانونية حاسمة بالنسبة لمثل هذه الضربات، فإنها تحمل أيضًا أسئلة سياسية متأصلة، نظرًا للثغرات في القانون الدولي وعدم احترام أجزاء واسعة منه. والأسوأ من ذلك هو أن الدول ومؤيديها يميلون إلى التلاعب بالقانون الدولي ليناسب روايتهم لاعتبارات سياسية نابعة من الأوضاع المحلية في بلدانهم.

وفي هذا السياق ينبغي أن يكون القانون الدولي العرفي هو البوصلة؛ حيث سترفض معظم الدول أي هجوم من أي دولة على مراكزها الدبلوماسية وأراضيها السيادية. ولذلك من الصعب تبرير الضربة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في دمشق. وحتى الولايات المتحدة، الداعم الرئيسي لإسرائيل، اضطرت للاعتراف بعدم قانونية الضربة، حيث قالت نائبة السكرتير الصحفي للبنتاغون سابرينا سينغ: "نحن لا نؤيد الهجمات على المنشآت الدبلوماسية."

وعلى هذا النحو، ينبغي إدانة الغارة الإسرائيلية على القنصلية الإيرانية في دمشق على نطاق واسع. وفي الواقع، كانت الضربة على الأرجح بمثابة إشارة سياسية لإيران، بدلاً من الدفاع عن النفس، بهدف تحقيق الردع. وفي حين أن تبادل إطلاق النار بين البلدين لم يؤد إلى صراع أكثر خطورة، فإن المخاطر المرتبطة بتصرفات الدولتين تقع بشكل مباشر خارج المفاهيم الأساسية للقانون الدولي. وللأسف لا تزال الاعتبارات الجيوسياسية والمصالح السياسية تهيمن على تصرفات قادة العالم، حيث تقوم الدول بحماية حلفائها على حساب القانون الدولي والجهود الأوسع للحفاظ على سلامة الناس. وبالنتيجة يصبح العالم أسوأ حالا.

(ترجمة ارتي)

المصدر: ناشيونال إنترست

ما هي حركة النجباء التابعة لحزب الله وماذا تفعل في سوريا؟

مركز "ألما"

(اللغة العبرية) 14 أيار 2024

نص المقال: في ليلة 8-9 مايو، تم شن غارة جوية على مبنى ليس بعيداً عن حي السيدة زينب في ضواحي دمشق.

ولطالما ارتبطت هذه المنطقة بالتدخل الإيراني في سوريا، بحسب تقرير نشره مركز "ألما" البحثي الإسرائيلي للدراسات الأمنية والعسكرية والاستخبارية المعني بمتابعة ومراقبة دول محور المقاومة ودول الطوق عامة والقوات الإيرانية وحزب الله على الحدود الإسرائيلية خاصة.

والتقرير يستعرض حركة النجباء ودورها في الحرب ضد الإرهاب كرديف للجيش العربي السوري منذ بداية الازمة السورية، كما يستعرض التقرير أماكن انتشارها حالياً والعمليات العسكرية التي كان لها دور فيها بسوريا.

يقول التقرير: "تشير روايات مختلفة صدرت في الأيام التي تلت الحادث (شن غارة جوية على مبنى ليس بعيداً عن حي السيدة زينب في ضواحي دمشق) إلى أنه كان يستهدف مقر حركة النجباء الشيعية التابعة لحزب الله وبحسب الصور التي التقطت في مكان الحادث، يبدو أن المبنى قد تم تدميره".

كما يضيف التقرير أنه "أشارت عدة تقارير إلى أن إسرائيل كانت وراء الهجوم، وأن هذه هي المرة الأولى التي تتحرك فيها إسرائيل بشكل مباشر ضد هذه الحركة."

و حركة النجباء هي قوة عسكرية شيعية عراقية تشكلت عام 2013.وقد تم تأسيسها برعاية وأموال إيرانية لتجنيد المقاتلين الشيعة لمحاربة داعش في سوريا. وتنتمي حركة النجباء حاليا إلى مظلة الحشد الشعبي العراقي، التي يقدر عدد مقاتليها بأكثر من 10.000 مقاتل."بحسب ألما"

ويربط المركز البحثي في الصورة أعلاه بين شارة حركة النجباء وشارة حزب الله اللبناني التي يدعي التقرير أن الحركة تتبعه ويقول المركز أن التشابه بين الشارتين واضح.

ويضيف التقرير أن حركة النجباء كانت من أوائل القوات التي أرسلتها إيران إلى سوريا للحرب مع الجيش العربي السوري ضد الارهاب ، و أن وصلت أولى عناصرها إلى سوريا عام 2013، وقاتل عناصرها في عدد من القطاعات أبرزها دمشق وحلب وحماة واللاذقية.

كما استند المركز الاسرائيلي بعدة صور في تقريره ومنها الصورة أعلاه:التي يظهر فيها أحد مقاتلي النجباء يلوح بعلم الحركة في مسجد الوليد في بلدة الأوس في محافظة حلب بعد السيطرة على البلدة.

ويذكر التقرير أن الأمين العام للحركة هو رجل الدين أكرم عباس الكعبي، الذي أعلن ولاءه للمرشد الأعلى في إيران والثورة الإسلامية، ومن المعروف أن علاقاته جيدة مع النظام الإيراني "بحسب ألما."

ويضيف أن حركة النجباء تعمل بتوجيه من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وتعمل بشكل وثيق مع قوات كتائب حزب الله العراقية ومنظمة حزب الله اللبنانية.

ومن الصور التي استند إليها التقرير الصورة التي في الأعلى وهي للأمين العام لحركة النجباء أكرم عباس الكعبي، "بحسب التقرير".

وذكر التقرير الاسرائيلي أن قادة حركة النجباء كانوا قد أعلنوا في السابق أنهم سيدعمون حزب الله في أي صراع مستقبلي مع إسرائيل، وقاموا بتشكيل لواء تحرير الجولان لتحقيق هذه الغاية.

بالإضافة إلى ذلك، تدير الحركة منظمات فرعية أصغر تابعة لها بشكل فضفاض. وتشمل هذه، من بين آخرين:

1 -لواء عمار بن ياسر.

2 -لواء الحمد.

3 -لواء الإمام الحسن المجتبى.

ويؤكد التقرير الاسرائيلي إن نشر الحركات الشيعية في سوريا يتماشى مع استراتيجية التوسع الإيرانية في الشرق الأوسط، مما يعزز قبضة إيران على المنطقة وإنشاء ممر بري من إيران إلى لبنان. "بحسب التقرير."

وينتهي التقرير بتأكيده أنه حتى بعد انتهاء محاربة الارهاب في سوريا، بقي عناصر النجباء في سوريا، وتنشط الحركة الآن في كل من سوريا والعراق. ويعتبر أعضاء هذه الحركة من أبرز الجيوش الوكيلة لإيران التي تقاتل في سوريا. بحسب التقرير."

وأخيراً نشر المركز الاسرائيلي صوراً تؤكد ارتباط قائد حركة النجباء أكرم عباس الكعبي بكل من السيد حسن نصر الله والشهيد قاسم سليماني وإسماعيل قاني كما هو بالصور أعلاه.

المصدر: ترجمة موقع بيان نقلا عن مركز "ألما"

على الولايات المتحدة أن تنظر إلى تركيا على أنها عامل توازن ضد إيران في المنطقة

المجلس الأطلنطي

دوغا اونلو

(اللغة الانجليزية) 10 أيار 2024

نص المقال: تتعرض الولايات المتحدة لضغط كبير لحلمها على مغادرة الشرق الأوسط وإلى الأبد. تتعرض القوات الأمريكية بشكل متصاعد لهجمات في كل من العراق وسوريا مع تنامي ظاهرة معاداة الولايات المتحدة. في جميع الأحوال، القوات الأمريكية لا زالت بعيدة كل البعد عن العودة إلى الديار، خاصة وسط حالة الفعل ورد الفعل بين إيران وإسرائيل، وعدم التوصل إلى وقف لإطلاق للنار في الحرب الدائرة في غزة، والتهديد المستمر الذي تشكله داعش. في جميع الأحوال، لدى الرئيس الأمريكي جو بايدن فرصة قائمة لتعزيز الشراكة القديمة ووضع تركيا كقلعة إقليمية لتحقيق حالة من التوازن ضد إيران – وهي مسئولية تتحملها تركيا بالفعل من خلال توسطها بين إيران والولايات المتحدة .

كان من المقرر أن يزور الرئيس التركي رجب طيب أردوغان واشنطن في مايو، ولكن الزيارة أجلت، يقول مسئول تركي إنه سوف يتم تحديد موعد جديد في وقت قريب جدا. هذه الزيارة، إن تم تحديدها، سوف تكون الأولى منذ أن استلم بايدن منصبه في البيت الأبيض عام 2021، مما يشير إلى تحسن في العلاقات بين حليفي الناتو اللذان يملكان أكبر جيشين في التحالف. على الولايات المتحدة ألا تضيع فرصة دعم تركيا بوصفها جهة فاعلة في المنطقة. أثبتت أنقرة قدرتها على الحفاظ على علاقات دبلوماسية جيدة مع "الخصوم" خاصة طهران.

في حين أن تركيا وإيران في حالة خلاف كبير في العراق وسوريا، إلا أن هناك فرص للتعاون، مما يجعل أنقرة عاملا للاستقرار والضبط في المنطقة .

إن الطريق لتحقيق مثل هذا الاستقرار يمر من خلال سوريا، ولكن الجدل يبدأ من العراق. تركيا وإيران والولايات المتحدة جميعهم لديهم مصالح في العراق تمتد إلى جميع أنحاء المنطقة، خاصة في سوريا. تعد جبال العراق موطنا للعديد من الجماعات شبه العسكرية من بينها كتائب حزب الله التي تدعمها إيران وعصائب أهل الحق وكل منهما ينشطان في سوريا سواء بصورة مباشرة أو من خلال جماعات تابعة لهما، كما ان هناك تواجدا لحزب العمال الكردستاني والذي تصنفه الولايات المتحدة على أنه منظمة إرهابية وتخوض تركيا قتالا متواصلا معه منذ الثمانينات. ولكن الذراع السوري لحزب العمال الكردستاني وهو وحدات الحماية الشعبية يتلقى دعما من الولايات المتحدة لمساعدته في القتال ضد داعش .

لقد أصبحت الحملة التركية في مواجهة حزب العمال قضية وجودية في الأشهر الأخيرة، وذلك مع تكبد القوات التركية خسائر غير مسبوقة في العراق. في المقابل، شهدت تركيا نشاطا ملحوظا في شمال العراق خلال فترة الصيف وهو الأمر الذي يدق جرس الإنذار في إيران. تقدم طهران دعما غير مباشر لحزب العمال الكردستاني، وتتهم أنقرة الاتحاد الوطني الكردستاني المدعوم من إيران والمشارك في حكومة إقليم كردستان العراق بإقامة علاقات مع حزب العمال الكردستاني، وهو الأمر الذي حذر مسئولون أتراك منه. في مارس، حظرت الحكومة المركزية في بغداد رسميا حزب العمال وذلك بعد محادثات رفيعة المستوى مع أنقرة، وهو ما يمثل انتصارا مهما بالنسبة لتركيا وهو أمر قد يجبر حكومة كردستان أن تحذو حذوه .

هناك الكثير من الأمور على المحك بالنسبة لأنقرة فيما يخص منع طهران من إيجاد مبررات لزيادة الدعم لحزب العمال الكردستاني وأذرعه السورية. في حين أن بعض وكلاء إيران استهدفوا القوات الكردية المدعومة أمريكيا من أجل الضغط على القوات الأمريكية لإجبارها على مغادرة سوريا، فإن آخرين يقاتلون الجيش التركي إلى جانب جماعات متصلة بحزب العمال الكردستاني. إن الوجود التركي في شمال العراق يضع تركيا في مواجهة مباشرة مع إيران، كما أنه يساهم في الحد من المخاوف حيال بسط طهران لنفوذها بصورة كاملة على قوات الأمن العراقية. إن جزء كبيرا من النفوذ يمكن أن يرى في قوات الحشد الشعبي، والتي أنشأت عام 2014 من أجل قتال داعش ولكنها سريعا ما أصبحت مظلة للميليشيات الشيعية الموالية لإيران. تعمل قوات الحشد الشعبي كقناة لإيران لممارسة نفوذها السياسي والعسكري في العراق دون التدخل مباشرة في الشئون الداخلية .

ومن المتفق عليه أن إيران الغاضبة لا تمثل انتصارا بالنسبة للولايات المتحدة، وليست حتى انتصارا للمنطقة. إن المهمة الدبلوماسية الصعبة الموجودة حاليا تتمثل في تشجيع تركيا على التعاون مع الولايات المتحدة وأن تحافظ في نفس الوقت على علاقات مستقرة مع طهران.

تخطط الحكومة العراقية لإعادة فتح خط أنبوب كركوك-جيهان بشكل جزئي، والذي يمر من خلال شمال العراق ويمكن أن يمد تركيا بمصادر لا بأس بها من الطاقة. إن اكتشاف شركة النفط التركية لكميات كبيرة من النفط الخام عالي الجودة في جبال جابار في جنوب شرق تركيا (والتي تقع ضمن نظام نفطي ينطلق من العراق) يمكن أن يساهم في تخفيض واردات النفط بالنسبة لتركيا بنسبة 10%، وفقا لمسئولين أتراك تحدثت معهم. كما وافقت كل من تركيا والعراق على التعاون في تطوير مشروع تنموي يربط محافظة البصرة في العراق مع أوروبا من خلال تركيا. تشكل هذه الأمور فرصا كبيرة على الولايات المتحدة أن تدعمها لكسر اعتماد العراق في مجال الطاقة على إيران. إن القيام بذلك لن يساعد في جعل العراق حليفا إقليميا أكثر استقلالية فقط ولكنه سوف يضمن بأن إجراءات الولايات المتحدة ضد إيران سوف تكون أكثر

فعالية. في مارس، ومن أجل منح العراق وقتا أكبر لتطوير مصادر الطاقة، قامت الولايات المتحدة بتمديد الإعفاء من العقوبات على مشتريات العراق من الكهرباء الإيرانية. تقوم تركيا بنفس العمل من أجل فصل العراق عن الفلك الإيراني وتقريبها من المصالح الأمريكية .

ترى إيران مشاكل عديدة في هذه المبادرات. أولا، تشكل تركيا ثاني أكبر مستورد للغاز الطبيعي من إيران بعد العراق، ولكن أنقرة تعمل منذ فترة على الحد من هذا الاعتماد من خلال الاستثمار في التنقيب عن النفط والغاز حول شواطئها وإنشاء البنية التحتية التي يمكن أن توفر وصولا أكثر سهولة إلى المصادر في الدول المجاورة، من بينها العراق وأذربيجان. كما كانت أنقرة مترددة دائما في التفاوض مع إيران حول تجديد اتفاقية خط الأنابيب التي سوف ينتهي العمل بها في 2026. إن قائمة المشترين البدلاء للنفط الإيراني محدودة جدا بسبب العقوبات الأمريكية، ومشاريع تركيا في العراق مصممة لدفع إيران إلى المزيد من العزلة .

ومع ذلك وفي ظل كل هذه المصاعب، فإن كلا من أنقرة وطهران أظهرتا مصلحة في زيادة التعاون في مجال الطاقة. في إبريل، زار وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار طهران، وذلك بعد أشهر قليلة فقط على زيارة الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لأنقرة، والتي أسفرت عن صفقات اقتصادية مرتبطة بالطاقة وتجديد الالتزام بزيادة حجم التجارة بين البلدين إلى 30 مليار دولار أمريكي. من المؤكد أن الوضع الاقتصادي الصعب في تركيا يجعل أي علاقات تجارية أمرا هاما، ولكن وعلى الأقل عندما يتعلق الأمر بالطاقة، فإن لدى أنقرة العديد من البدائل .

لماذا تغازل تركيا إيران؟

تشكل سوريا العمود الفقري للموازنة الدبلوماسية ما بين تركيا وإيران والولايات المتحدة. إن إنشاء منطقة عازلة بطول 900 كيلومتر على طول الحدود التركية السورية من أجل إبعاد القوات الكردية إلى الجنوب وإعادة ملايين اللاجئين إلى ديارهم تبقى من أولى أولويات أنقرة. وهذا الأمر يتطلب موافقة الرئيس السوري بشار الأسد، والذي قيل العام الماضي أنه لن يجلس مع أردوغان دون شرط مسبق يتمثل في موافقة تركيا على الانسحاب من شمال سوريا، وهو أمر ليس خاضع للتفاوض بالنسبة لأنقرة. ولهذا، فإن إيصال رسالة تركيا بحاجة إلى تدخل كل من إيران وروسيا. لانشغالها في الحرب في أوكرانيا، فإن تدخل روسيا يبقى أقل احتمالا من التدخل الإيراني، والتي بدأت في جسر الفجوات مع تركيا منذ اندلاع الحرب في غزة وذلك من خلال إرسال وفود رفيعة المستوى إلى أنقرة لمناقشة القضايا الإقليمية.

ترى إيران أن كلا من الولايات المتحدة وتركيا ما هي إلا قوى احتلال في سوريا ولكنها تعتقد أن القنوات الدبلوماسية يمكن أن تحل الخلافات مع تركيا. حاولت طهران التوسط بين دمشق وأنقرة، ولكن دون إحراز نتائج على الأرض. القيادة التركية مستمرة في اكتشاف الخيارات المطروحة لتلقي الدعم من طهران وموسكو، كما أثبت ذلك زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان إلى طهران في سبتمبر 2023 لإجراء محادثات حول سوريا، والتي سبقتها زيارة إلى موسكو .

الولايات المتحدة بحاجة إلى إدراك أن سوريا هي القوة الدافعة والرئيسة في العلاقات التركية الإيرانية. على الرغم من أن أنقرة وطهران تدعمان أطرافا متناقضة في سوريا، إلا أن أنقرة بحاجة إلى دعم طهران من أجل تحقيق أحد أهم أهدافها في السياسة الخارجية. ولهذا، فإن تركيا تجد نفسها مدفوعة لاسترضاء إيران بطرق أخرى، مثل التعاون في مجال الطاقة. كما أن الحفاظ على علاقات ودية مع إيران يمكن أن يساعد تركيا في حماية الديناميكية الأمنية في العراق من خلال منع الضوء الأحمر من طهران في حين تحافظ أنقرة على وجودها العسكري. وهنا أيضا، تلعب أنقرة دورا متوازنا من خلال منع سيطرة الحشد الشعبي على الأرض وإبقاء النفوذ العسكري الإيراني تحت السيطرة .

إن كلا من تركيا والولايات المتحدة مستمرتان في الاختلاف على سياسات عديدة في الشرق الأوسط، مثل دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ووجود القوات الكردية في سوريا. ولكن مع ذلك فإن العلاقات بين أنقرة وواشنطن تشهدان تحسنا. إن وجود تركيا في الهيكلية الأمنية الغربية

يسمح لها بمزيد من المرونة ومساحة من المناورة ويتيح لأنقرة تحقيق التوازن المطلوب. إن الأهداف المتعلقة بسوريا تدفع أنقرة للسعي إلى علاقات مستقرة مع طهران وسط منافسة جيوسياسية. وهذا يسمح للولايات المتحدة بأن تتعاون مع تركيا لتهدئة الأزمات مثل الفعل ورد الفعل بين إيران وإسرائيل والهجمات على القوات الأمريكية في الشرق الأوسط الكبير. إذا زار أردوغان واشنطن في الشهور القادمة، فإن على بايدن أن يعرض على الرئيس التركي حوافز كافية لتعزيز التوازن في أنقرة والدعم باتجاه إيران أكثر تقييدا.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: المجلس الأطلنطي

تحالف دفاعي إقليمي ضد إيران بقيادة واشنطن – أحلام منكرة

معهد القدس للاستراتيجية والأمن

البروفيسور افرايم عنبار

(اللغة العبرية) 12 أيار 2024

نص المقال: ترى الإدارة الأمريكية الحالية في الحرب في غزة فرصة لإنشاء تحالف إقليمي ضد إيران من أجل زيادة الاستقرار في الشرق الأوسط ومنع التصعيد إلى حرب إقليمية. ومن وجهة نظرها، ستوقع المملكة العربية السعودية تحالفًا دفاعيًا مع الولايات المتحدة الولايات المتحدة والانضمام إلى اتفاقيات إبراهيم، وهو الإجراء الذي سيفتح الطريق أمام المزيد من الدول الإسلامية لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. هذه هي الحلوى بالنسبة لتل أبيب التي سيتعين عليها الالتزام بالطريق نحو إقامة دولة فلسطينية وسيتعين على الفلسطينيين إجراء تصحيحات كبيرة في نظامهم السياسي. وسيُطلب من إسرائيل أيضًا مساعدة إدارة بايدن على تمرير خطة التحالف الدفاعي، وخاصة المكون السعودي، في مجلس الشيوخ. وتتطلب موافقة مجلس الشيوخ أغلبية الثلثين، الأمر الذي يتطلب إقناع أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين. ومن وجهة نظر إدارة بايدن فإن هذا هو السبيل لمنع إيران من الاستمرار في السيطرة على قطاع غزة.

ولكن من المؤسف أن الافتراضات التي تقوم عليها هذه الخطة الأميركية خاطئة، ومعظم تصرفات واشنطن لا تخدم الغرض.

يعتمد كل تحالف دفاعي على قدرة الردع التي يتمتع بها قائد التحالف. وكما رأينا خلال الحرب في غزة، لم تتمكن الولايات المتحدة، على الرغم من كل قوتها، من ردع إيران عن استخدام وكلائها ضد القوات الأمريكية في العراق وسوريا، كما شن حزب الله حرب استنزاف ضد حليف الولايات المتحدة، إسرائيل ولم تتراجع حتى بعد عدة هجمات أمريكية محدودة، علاوة على ذلك، وعلى الرغم من التحذيرات الرئاسية، هاجمت إيران إسرائيل مباشرة بالصواريخ والطائرات بدون طيار. وفي غياب الاستعداد الأميركي لمواجهة عسكرية مع إيران، وهو إجراء ضروري للحفاظ على الردع، فإن التحالف الدفاعي الذي يحاول بايدن تأسيسه مبني على الاستسلام. ويبدو أن الدول العربية غير مقتنعة بأن الولايات المتحدة ستهب للدفاع عنها في حال تعرضها لعدوان إيراني، كما يشير مفكرو الحلف.

ورغم أن الرئيس بايدن رأى في البداية أن الحرب ضد حماس هي صراع الثقافة الغربية ضد الشر، إلا أن ذوقه تغير خلال الحرب. إن الاعتبارات الانتخابية والدوافع الأيديولوجية لثقافة "WOKE" في الحزب الديمقراطي أدت إلى سياسة تهدف إلى تقييد خطوات إسرائيل ومنع هزيمة حماس، وهي منظمة إسلامية معادية للثقافة الغربية والولايات المتحدة. ومن المؤكد أن المحاولة الأمريكية لوقف الحرب لا تفعل ذلك أضف إلى ذلك الثقة الهشة للدول العربية المعتدلة في الولايات المتحدة، المهتمة بانتصار إسرائيلي. وفي الثقافة السياسية في الشرق الأوسط، حيث يشكل استخدام القوة جزءاً من أدوات الدولة، فإن الخوف من التصعيد والحاجة المحتملة إلى مواجهة إيران من شأنه أن يلحق الضرر بصورة الولايات المتحدة كحليف مرغوب فيه فضلاً عن ذلك فإن الضغوط الأميركية على إسرائيل لا تفعل ذلك تقديم الدعم القوي للحلفاء في أوقات الحرب.

كما أن الهوس الأميركي بمسألة الدولة الفلسطينية لا يخدم بناء التحالف، خاصة إذا بقيت حماس جزءاً من النظام السياسي الفلسطيني. إن حماس، حليفة إيران، لديها فرصة جيدة للسيطرة على الدولة التي يرغب الأميركيون في تأسيسها كجزء من تحالف مناهض لإيران. هذه البلاد ستكون حصان طروادة. علاوة على ذلك، فإن فرصة حدوث تغيير جذري في السياسة الفلسطينية نحو إنشاء كيان سياسي يحتكر استخدام القوة وغياب الجماعات المسلحة، ضئيلة. هل يمكن أن تكون الدولة الفلسطينية مختلفة عن العراق أو سوريا أو ليبيا أو اليمن، وكلها في حرب أهلية؟! هل يمكن للدولة الفلسطينية في جيلنا أن تتحرر من اتهامات الكراهية لليهود وإسرائيل؟! وفي هذا الموضوع ينخدع الأميركيون بأوهام خطيرة.

تحتاج واشنطن إلى مباركة إسرائيل لتأمين الأغلبية اللازمة في مجلس الشيوخ (الثلثين) للتحالف الدفاعي والصفقة التي يريدها السعوديون. ويشمل نقل تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم على أراضي المملكة مثل إيران. وإذا حدث هذا فإن سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط سوف يحتد، وسوف تلعب تركيا ومصر أيضاً دوراً في هذا السباق، وهو ما يتعارض بطبيعة الحال مع المصلحة الأميركية القائمة منذ فترة طويلة في الحد من الانتشار النووي، والتي لا ينبغي لإسرائيل أن ترد عليها بكل تأكيد الطلب الأميركي تقديم دعمه لإمكانية تحويل الشرق الأوسط إلى نظام نووي متعدد الأقطاب. وهذا كابوس استراتيجي بالنسبة لها، حتى لو كانت المكافأة عبارة عن علم سعودي في تل أبيب.

ولسوء الحظ، فإننا نشهد سياسة خارجية مشوشة لزعيم العالم الحر.

(ترجمة مصدر الاخبارية)

المصدر: معهد القدس للاستراتيجية والأمن الإسرائيلي

صحيفة روسية تتهم سوريا بتفكيك "وحدة الساحات" الإيرانية

نيز افيسيمايا الروسية

(اللغة الروسية) 18 أيار 2024

نص المادة: تتهم صحيفة روسية الحكومة السورية بالسعي إلى زرع بذور الخلاف في المحور العريض الذي تقوده إيران في المنطقة، مستعينةً بجماعاتها المسلحة، مثل "حزب الله" اللبناني، والفصائل المسلحة المختلفة في سوريا والعراق، إضافة إلى جماعة "الحوثي" في اليمن.

وتقول صحيفة "نيزافيسيمايا" الروسية إن "الحوثيين" قد لا يتمكنون من تعيين ممثل ديبلوماسي لهم في العاصمة السورية، بعدما بدّل الرئيس السوري بشار الأسد موقفه، ورفض الاعتراف بهم، "على الرغم من أن لحركة 'أنصار الله' الحوثية بعثة دبلوماسية في دمشق منذ عام 2016."

- غادروا دمشق

وتنسب الصحيفة الروسية إلى كيريل سيمينوف، الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي، قوله إن ممثلي "الحوثيين" اضطروا إلى مغادرة السفارة اليمنية بدمشق في تشرين الأول/أكتوبر 2023، بعد حوار سياسي بين سوريا واليمن على مستوى وزيري الخارجية.

وكان محسن الزنداني، وزير الخارجية في الحكومة اليمنية، قد أكد في لقاء تلفزيوني سعي الحكومة التي يدعمها التحالف العربي الذي تقوده السعودية إلى تعيين ممثل دبلوماسي لها في دمشق. ويقول الزنداني إن الحكومة اليمنية لم تحسم بعد مستوى تمثيلها في دمشق، "وما نقوله اليوم هو إن 'الحوثيين' لم يحصلوا على أي اعتراف دبلوماسي من الحكومة السورية."

وبحسب الصحيفة الروسية نفسها، يمثل استعداد الأسد لإعادة النظر في التعامل مع "الحوثيين" والميل إلى محاورة الحكومة اليمنية تحديًا لإيران ومسعى يسيء إلى مبدأ "وحدة الساحات" الذي تقيم عليه طهران تحالفاتها الخارجية، إذ تُجمل "الحوثيين" في اليمن والحكومة في سوريا ضمن المحور السياسي التابع لها في المنطقة.

ويذكر أن الحكومة اليمنية المركزية المعترف بها دولياً التزمت الإجماع العربي في عام 2011، وقاطعت الحكومة السورية دبلوماسياً، وحين وصل "الحوثيون" الذين يحظون بدعم وتمويل من إيران إلى السلطة في صنعاء في عام 2016، سارعت الحكومة السورية إلى الاعتراف بهم، وتقديم الدعم لهم في سعيهم إلى إقامة دولتهم الخاصة في اليمن، بحسب "نيزافيسيمايا" الروسية. وبالتالي، صار "الحوثيون" ممثلين ديبلوماسياً في دمشق.

- ثمن الانفتاح

إلى ذلك، تُدرج الصحيفة الروسية التبدّل في الموقف العربي من الحكومة السورية، وبالتالي التبدّل في الموقف السوري من الحكومة اليمنية المناهضة لـ "الحوثيين"، ضمن نتائج الانفتاح الأخير في العلاقات بين سوريا والمملكة العربية السعودية.

وتضيف الصحيفة: "يبدو أن طهران غير سعيدة بمحاولات دمشق الابتعاد عن السياق الإيراني، وعن الصراع في قطاع غزة، فذلك يؤكد ما أوردته صحف عربية بشأن الاشتباه بأن الأسد مستعد لتغيير تحالفاته بشروط. وبحسب صحيفة 'الشرق الأوسط' السعودية، هذا هو السبب الذي دفع طهران إلى وضع خطط طارئة لإجلاء كبار مستشاريها العسكريين من سوريا. وفي هذا الإطار، ربما ترى طهران في استعداد دمشق لاستضافة ممثلين دبلوماسيين للحكومة اليمنية التي تدعمها الرياض إشارة سلبية أخرى."

وبحسب سيمينوف، عندما سارت الحكومة السورية في مسار تطبيع علاقاتها مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بدأت في استعادة العلاقات مع الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. ويضيف: "إن التقارب بين سوريا ودول الخليج العربي يفرض على الحكومة السورية تنفيذ شروط معينة، أولها تقليص نفوذ إيران في سوريا".

المصدر: ترجمة موقع سوريا واحوالها نقلاً عن صحيفة نيز افيسيمايا الروسية

وفاة المواطن الأميركي مجد كم ألماز داخل معتقلات النظام السوري

نيويورك تايمز

آدم جولدمان وكاتي بينر

(اللغة الانجليزية) 18 أيار 2024

نص المقال: كشفت صحيفة "نيويورك تايمز" عن وفاة المواطن الأميركي والناشط الإنساني "مجد كم ألماز" داخل سجون النظام السوري، بعد أن اختفى في سوريا عام 2017.

وذكرت الصحيفة، أنه وفي وقت سابق من هذا الشهر، وفي أحد فنادق واشنطن، أخبر مسؤولو الأمن القومي أسرة "مجد" أن معلومات سرية ذات مصداقية عالية تشير إلى أنه توفي في المعتقل "محتجزاً في أحد أسوأ أنظمة السجون في العالم."

وقالت بنات "مجد" إنهما سيقاتلان من أجل محاسبة النظام على اعتقال والدهما ووفاته، وتخطط الأسرة لمقاضاة حكومة النظام السوري للحصول على تعويضات والسعي لتحقيق العدالة للآخرين الذين ما زالوا رهن الاحتجاز.

وأضافت أولا كم ألماز، الابنة الكبرى: "لقد اختطفوه وأخفوه حرفياً، لم نسمع منهم شيئاً، هذا غير مقبول."

- عائلة أميركي محتجزلدى النظام تعلق آمالها على بايدن

ووفق الصحيفة، فإن تأكيد وفاة كم ألماز، والتي لم يتم الإبلاغ عنها من قبل، يسلط الضوء على الاعتقال الوحشي والتعذيب في السجون السرية بسوريا، والتي ازدهرت في عهد بشار الأسد، علماً أن حكومة النظام تنفي أنها تستخدم التعذيب وغيره من الانتهاكات لإسكات المعارضة.

- من هو كم ألماز؟

مجد كم ألماز هو طبيب نفسي ولد في سوريا ثم هاجر إلى الولايات المتحدة طفلاً، وكان يبلغ من العمر 59 عاماً عندما اختفى في سوريا، كان يدير منظمة غير ربحية في لبنان لمساعدة اللاجئين على التعامل مع الصدمات عندما قاد سيارته إلى سوريا في منتصف شباط 2017 لزيارة أحد أقاربه المصابين بالسرطان. وبمجرد وصوله إلى دمشق، اتصل بزوجته ليخبرها أنه وصل بالسلامة، ولم تسمع الأسرة منه مرة أخرى، لم تعترف سوريا قط باحتجاز السيد كم ألماز، وكانت هناك معلومات قليلة حول مكان وجوده. وذكرت مريم، الابنة الأخرى له، أن "سوريا صندوق أسود مظلم للغاية." وفي كانون الثاني 2020، زار أشخاص من مكتب التحقيقات الفيدرالي منزل العائلة في تكساس، وذكروا أن لدى الحكومة الأميركية معلومات تفيد بأن كم ألماز أصيب بأزمة قلبية في سوريا وتوفي.

في ذلك الصيف، سافر أفراد الأسرة إلى واشنطن، حيث أظهر لهم مكتب التحقيقات الفيدرالي وثيقة مكتوبة باللغة العربية، تشير إلى أن أمجد نُقل إلى المستشفى بسبب قصور في القلب لكن الأطباء فشلوا في إنعاشه.

وأضافت مريم كم ألماز: "لقد أذهلنا التاريخ الموجود في تلك الوثيقة". وكان والدها يتمتع بصحة جيدة، مما يجعل وفاته بعد أربعة أشهر فقط من اعتقاله تبدو غير محتملة، حيث قالت: "لقد شككنا في تلك الورقة بسبب التاريخ، لم يكن له أي معنى."

وتابعت: كيف يمكن أن يصاب بسكتة قلبية ويموت إلا إذا فعلوا به شيئا؟."

وطلبت العائلة المساعدة من السفير التشيكي في ذلك الوقت، الذي عمل في كثير من الأحيان كوسيط منذ أن قطعت الولايات المتحدة العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع النظام السوري.

-إدانات حقوقية

ودانت المنظمة السورية للطوارئ (SETF) بشدة التعذيب والاغتيال الوحشي الذي تعرض له مجد كم ألماز على يد نظام الأسد، والذي اعتُقل في سوريا عام 2017، إذ أعلنت وقوفها إلى جانب عائلته في هذا الوقت العصيب، بكونها منظمة عملت عن قرب مع عائلة كم ألماز منذ اعتقاله للمطالبة بإطلاق سراحه وتحقيق العدالة. ونقلت المنظمة عن مريم كم ألماز، قولها: "ببالغ الحزن نعلن وفاة مجد كم ألماز. كان الابن المحب، والزوج الرائع، والأب ذا القلب الطيب. ورغم أن هذه كلمات بسيطة لوصفه، فإن ما ميّزه حقاً عن غيره هو تعاطفه وحبه العميق للآخرين، على مدى السنوات السبع الماضية، كافحنا لتجاوز غيابه، وكانت آمالنا معلقة بخبر عودته، ولكن اليوم، نتقبل بحزنٍ مرير أن الفراغ الذي تركه لن يملأه وجوده مجدداً." وأوضحت المنظمة، أن خبر اغتيال مجد كم ألماز على يد نظام الأسد يشكّل ضربة مدمّرة لعائلته وأصدقائه وجميع الذين ناضلوا بلا كلل من أجل حريته.

وتابعت: "يؤكد هذا العمل العنيف والجبان، الطبيعة الوحشية والقمعية لنظام الأسد، الذي يواصل ارتكاب الفظائع ضد المدنيين الأبرياء من جميع الجنسيات، مع الإفلات من العقاب، بينما يستمر فشل المجتمع الدولي في حمايتهم."

وختمت: "يجب محاسبة نظام الأسد على جرائمه، ويجب تقديم المسؤولين عن الاعتقال غير القانوني واغتيال مجد كم ألماز إلى العدالة من دون تأخير". (ترجمة موقع سوريا)

المصدر: نيويورك تايمز

التواصل العربي مع الأسد على مدى عام باء بالفشل

معهد واشنطن

أندرو جيه. تابلر

(اللغة الانجليزية والعربية) 15 أيار 2024

نص المقال: لم تؤد مقاربة "الجزرة" إلا إلى تشجيع النظام السوري على زيادة تهريب الكبتاجون والأسلحة، لكن "عقوبات قيصر" الأمريكية تبقى بمثابة عصا قوية.

من المقرر أن يحضر الرئيس السوري بشار الأسد قمة "الجامعة العربية" في البحرين هذا الأسبوع، بعد مرور ما يقرب من عام على إعادة انضمام بلاده إلى الجامعة العربية في القمة التي انعقدت في السعودية عام 2023. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة سريعة على أعمال "لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سوريا" التابعة للجامعة العربية، إلى جانب الزيادة الأخيرة في الضربات العسكرية الأردنية ضد شبكات تهريب الكبتاغون عبر الحدود، تُظهر أن الانخراط العربي مع الأسد قد فشل في إعادة تأهيل النظام. ومع بدء النظر في اتخاذ تدابير أكثر صرامة ضد دمشق في "الكابيتول هيل" (مقر الحكومة الأمريكية في واشنطن)، فمن الضروري أن تعمل الولايات المتحدة على التوصل إلى إجماع بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي بشأن تمديد "عقوبات قيصر" لضمان المساءلة عن الفظائع الجماعية التي ارتكبها نظام الأسد. ويجب على واشنطن أيضاً اتخاذ خطوات عاجلة لتسهيل وصول المساعدات الإنسانية الحيوية إلى سوريا والتشاور مع شركائها العرب بشأن تطوير استراتيجية لما سيأتي في المرحلة القادمة - بما في ذلك خطة شاملة لمكافحة تهريب المخدرات والأسلحة إلى خارج سوريا.

- التطبيع العربي والرد الأمريكي

في عام 2021، بعد عشر سنوات من تعليق "الجامعة العربية" عضوية سوريا بسبب القمع الوحشي الذي مارسه النظام السوري ضد الانتفاضة التي أشعلت الحرب الأهلية، بدأ الأردن ومصر تقارباً مشروطاً مع دمشق. وفي محاولة يائسة لإعادة فتح الحدود الشمالية، وتعزيز التجارة، وتسهيل عودة اللاجئين السوريين، أصدرت عمّان ورقة بيضاء حول الانخراط تضمنت خطة معقدة لنقل الكهرباء الأردنية والغاز الطبيعي الإسرائيلي والمصري عبر سوريا إلى لبنان. وما وقف في طريق ذلك هو عزلة الأسد الإقليمية والعقوبات الأمريكية التي فرضها "قانون قيصر"، والذي يقيد الاستثمار في إعادة الإعمار في الأجزاء التي يسيطر عليها الأسد في سوريا إلى أن تتم محاسبة شخصيات النظام والتوصل إلى تسوية سياسية قابلة للتطبيق.

وفي ذلك الوقت، كانت إدارة بايدن تدعم مبادرة الطاقة كوسيلة لتحسين الوضع الإنساني المحلي. وللتغلب على عقوبات الكونغرس، فوفقاً لبعض التقارير اعتبر مسؤولو الإدارة الأمريكية أن شروط الصفقة، وهي نقل الغاز والكهرباء عبر سوريا مقابل تسديد دفعات عينية إلى دمشق تصل إلى 8 في المائة من الطاقة المنقولة، لا تشكل "صفقة كبيرة" بموجب "قانون قيصر". وفي النهاية، لم تترجَم الفكرة على أرض الواقع، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم قدرة الإدارة الأمريكية على تقديم ضمانات مكتوبة حازمة بأن المعاملات المخطط لها سوف تكون معفاة من العقوبات.

وحتى عندما كان المسؤولون العرب يحاولون تنفيذ صفقة الطاقة هذه في الفترة 2022-2023، كانت شبكات نظام الأسد تزيد بشكل كبير من إنتاج الكبتاغون، المنشط الاصطناعي المسبب للإدمان الشديد، وتهريب كميات هائلة منه إلى جميع أنحاء المنطقة. ومن الصعب تحديد حجم الإيرادات التي حققتها هذه العملية (ولا تزال تحققها) للنظام السوري بدقة، لكن المناطق التي يسيطر عليها الأسد في سوريا كانت تنتج الغالبية العظمى من تجارة الكبتاغون غير المشروعة في العالم، والتي قُدرت قيمتها بنحو 5.7 مليار دولار في عام 2021. وفي المملكة العربية السعودية وحدها، تم ضبط 107 ملايين حبة في عام 2022، والتي كانت ستصل قيمتها إلى 2.7 مليار دولار بسعر تقريبي في الشارع يبلغ 25 دولاراً للقرص الواحد. وفي عام 2023، فرضت الولايات المتحدة و"الاتحاد الأوروبي" عقوبات على شقيق الأسد ماهر لاستخدامه "الفرقة الرابعة" في الجيش السوري لتسهيل إنتاج الكبتاغون وتهريبه بمساعدة "حزب الله" اللبناني وميليشيات إيرانية أخرى.

ومع خروج مشكلة الكبتاغون عن نطاق السيطرة، وتدهور الوضع الإنساني في سوريا بعد الزلزال الكبير الذي ضرب سوريا في شباط/فبراير 2023، وعدم إحراز أي تقدم نحو تسوية سياسية سورية، قررت السعودية استئناف العلاقات مع الأسد ودعم إعادة انضمام بلاده إلى "الجامعة العربية" في قمة جدة عام 2023. وكان الهدف من هذا النهج، الذي طرحته الإمارات العربية المتحدة للمرة الأولى، حل الكثير من المشاكل المستعصية في وقت واحد من خلال منح الأسد حوافز إيجابية لتغيير سلوكه. وبناءً على ذلك، تم إنشاء "لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سوريا" في مؤتمر القمة، والتي تضم الأمين العام لجامعة الدول العربية وممثلين عن مصر والعراق والأردن ولبنان والسعودية وسوريا. وكُلّفت اللجنة بأربع مهام رئيسية: (1) الحد من إنتاج الكبتاغون وتهريبه، (2) إعادة اللاجئين إلى سوريا، (3) دفع عجلة العملية السياسية السورية عبر اللجنة الدستورية، و (4) تشكيل لجنة لـ"تنسيق الأمن الإقليمي". ولم يتم تحديد هدف معيّن ولكنه كان مدرجاً في المبادرة وهو تقويض نفوذ إيران و"حزب الله" المتوسع في سوريا، والذي يشمل على سبيل المثال لا الحصر شبكات الكبتاجون.

ورداً على إعادة انضمام سوريا، طرح المشرعون الأمريكيون في مجلس النواب "قانون مناهضة التطبيع" مع نظام الأسد، الذي سعى إلى معالجة أو الحد من الثغرات والإعفاءات التي مكنت الدعم الأمريكي لمبادرات مثل خطة الطاقة الأردنية المصرية. ومع ذلك، لم تتم الموافقة على مشروع

القانون من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي، حيث أصبح موضع جدال مهم بين مجموعات الإغاثة القلقة بشأن تأثيره على القضايا الإنسانية والمنظمات الأمريكية السورية التي تطالب بالمحاسبة عن فظائع الأسد.

- تزايد إنتاج الكبتاغون والضربات الأردنية

في أعقاب الاجتماع الافتتاحي في القاهرة في آب/أغسطس الماضي، وُلدت "لجنة الاتصال" ميتة في الأساس بسبب استمرار تدفق الكبتاغون إلى الخارج، مما أجبر الأردن على اتخاذ إجراءات عسكرية متزايدة. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، كانت قوات المملكة قد أسقطت أربع طائرات بدون طيار انطلقت من الأراضي التي يسيطر عليها الأسد، وشنت غارات جوية على منشآت إنتاج المخدرات بالقرب من قرية أم الرمان الحدودية السورية. ورداً على ذلك، اعترف وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، الذي أيد صراحةً إشراك الأسد، علناً بأن تهريب المخدرات قد زاد في السنوات التي تلت افتتاح عمان لمحادثات التطبيع. وتوسَّع هذا النشاط بصورة أكثر في الأشهر اللاحقة، حيث ساعد ظهور الضباب الشتوي المهربين على التهرب من الدوريات وكاميرات الحدود.

في 17 كانون الثاني/يناير، أدت غارة جوية أردنية ضد مستودعات للمخدرات في محافظة السويداء السورية إلى مقتل عشرة مدنيين، مما أثار حرباً كلامية علنية نادرة بين دمشق وعمّان. فقد أعربت وزارة الخارجية السورية عن "استغرابها" من الضربات "غير المبررة" واتهمت عمّان بتجاهل تواصل النظام المفترض بشأن قضايا التهريب وأمن الحدود. كما أشارت الوزارة إلى أن الأردن كان قد سمح في السابق لـ"الإرهابيين" بالعبور إلى سوريا - وهي الكلمة الرمزية التي استخدمها النظام السوري لعناصر المعارضة المسلحة خلال الحرب الأهلية. ورداً على ذلك، أكدت وزارة الخارجية الأردنية أن المخدرات والأسلحة المهربة من سوريا تشكل تهديداً للأمن القومي للمملكة، مشيرةً إلى أن دمشق لم تتخذ أي إجراء لمعالجة هذه المشاكل على الرغم من تلقيها معلومات استخباراتية مفصلة من عمّان (على سبيل المثال، أسماء المهربين المعروفين ومؤيديهم ومواقع التصنيع والتخزين وخرائط طرق التهريب.(

وأفادت التقارير أن الأردن قد نفذ بالمجمل ما لا يقل عن ثماني ضربات جوية ومدفعية في جنوب سوريا منذ آب/أغسطس الماضي وحده. كما شاركت قواته في العديد من الاشتباكات الحدودية الكبرى مع مهربي المخدرات، الذين يمكن أن يصل عدد أفراد جماعاتهم المداهمة إلى 400 مسلح. وخلال الفترة ذاتها، أعلن نظام الأسد عن سبع عمليات ضبط للمخدرات، وهو إجمالي ضئيل نظراً للارتفاع الهائل في نشاط التهريب، والذي يتضمن الآن مجموعة مذهلة من التكتيكات لتجنب الحظر (على سبيل المثال، قطعان الحمام الزاجل.

- تهريب الأسلحة

تشعر السلطات الأردنية بقلق أكبر إزاء تزايد مصادرة الأسلحة المهربة من سوريا، إذ يمكن استخدام أي أسلحة يتم تهريبها عبر الحدود محلياً أو نقلها إلى الضفة الغربية لتأجيج التوترات الإسرائيلية الفلسطينية بصورة أكثر وسط الحرب مع "حماس."

وكشفت مصادر أردنية هذا الأسبوع عن ضلوع إيران على ما يبدو في تسهيل عمليات النقل هذه. فقد أشارت المصادر، في تقاريرها عن المخبأ الذي تم ضبطه في آذار/مارس، إلى أن الميليشيات المدعومة من إيران في سوريا قد أرسلت أسلحة إلى خلية تابعة لجماعة "الإخوان المسلمين" مرتبطة بـ"حماس" في الأردن. وفي ضوء هذه التفاصيل، ربما لم تعد عمّان قادرة على التزام الصمت الحذر بشأن التواطؤ الإيراني في مجموعة التهديدات الصادرة من سوريا.

- المحاولات الدبلوماسية الأخيرة؟

في البداية، خطط الدبلوماسيون العرب لمعالجة هذا التصعيد في الاجتماع الوزاري الثاني لـ "لجنة الاتصال" الذي كان مقرراً عقده في 7 آذار/مارس، لكن الاجتماع ألغي بعد امتناع دمشق عن الرد على أسئلة اللجنة بشأن الكبتاغون وقضايا أخرى. وبدلاً من ذلك، أرسل النظام السوري وزير الخارجية فيصل المقداد إلى الرياض لمعالجة هذه الأمور شخصياً عبر محادثات مع نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان والسفير السوري الذي تم تعيينه مؤخراً أيمن سوسان.

وأعيد بعد ذلك تحديد 8 أيار/مايو موعداً للاجتماع الوزاري في بغداد، لكن سوريا امتنعت مجدداً عن تقديم رد مكتوب على أسئلة اللجنة، مما دفع المسؤولين إلى إلغاء الحدث بناءً على طلب عمّان. وفي 13 أيار/مايو، التقى المقداد بالصفدي مباشرةً، لكن بياناً أردنياً لاحقاً أشار ضمناً إلى عدم إحراز أي تقدم بشأن أي من طلبات اللجنة القائمة منذ فترة طويلة.

- توصيات في مجال السياسة العامة

بغض النظر عما ستؤول إليه قمة المنامة، أثبت نظام الأسد أن الحوافز الإيجابية لن تغير سلوكه بشأن تهريب الكبتاغون، وتهريب الأسلحة، وغيرها من التهديدات. فقد استمرت هذه المشكلة حتى عندما سُمح لدمشق باستخدام قناتها المفضلة للانخراط الدبلوماسي المستقل من أعلى المستويات إلى أدناها مع الرياض بدلاً من الاستجابة للنهج القائم على الشروط بقيادة الأردن. يجب على إدارة بايدن استخدام الأدلة الوافرة التي تدعم هذا الاستنتاج لثني شركائها العرب عن مواصلة مسار التطبيع مع الأسد، ومساعدتهم بدلاً من ذلك على تطوير استراتيجية مشتركة فعالة لمكافحة إنتاج الكبتاغون والاتجار به، من بين قضايا أخرى.

وفي واشنطن، من المقرر أن تنتهي عقوبات قيصر في كانون الأول/ديسمبر، في حين لا يزال "قانون مناهضة التطبيع" مع نظام الأسد ينتظر مناقشته في مجلس الشيوخ بعد أن أقره مجلس النواب بأغلبية ساحقة في شباط/فبراير. ووفقاً لبعض التقارير، كانت قيادة الحزب الجمهوري في مجلس النواب تعتزم إدراج مشروع القانون ضمن حزمة المساعدات التكميلية التي وقعها بايدن في 24 نيسان/أبريل، لكن يبدو أن قيادة الحزب الديمقراطي في مجلس النواب أزالته بناءً على طلب البيت الأبيض لتجنب تعقيد السعي المستمر للتوصل إلى صفقة دبلوماسية ضخمة مع السعودية. ومع ذلك، واعترافاً بمشكلة التهريب المتزايدة، تم إدراج نص من مشروع قانون "قمع الإتجار غير المشروع بالكبتاغون" لعام 2023 في الملحق.

وفي المرحلة القادمة، يجب على واضعي السياسات في الولايات المتحدة أن يفعلوا ما هو مطلوب لتمديد "قانون قيصر" ليشمل التاريخ المقترح لـ "قانون مناهضة التطبيع" في عام 2032. وإذا لم يحدث تغيير غير متوقع في سلوك الأسد، يجب عليهم إغلاق أي ثغرات تسمح بإعادة فتح "خط أنابيب الغاز العربي" عبر سوريا. وفي الوقت نفسه، يجب على الكونغرس الأمريكي أن يتبع نهجاً دقيقاً تجاه استمرار أنشطة "إزالة المخاطر" من قبل المصارف التي تتجنب المعاملات مع المنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات لسوريا خوفاً من انتهاك العقوبات الأمريكية. ويعني ذلك التفكير بشكل أكثر إبداعاً في العقوبات، بما في ذلك "القناة البيضاء" المحتملة للمساعدات الإنسانية التي من شأنها إنشاء آلية دفع للصادرات المشروعة إلى سوريا مع تجنب تلاعب نظام الأسد. ويظل "قانون قيصر" الممتد على فترة أطول والأكثر دهاءً أفضل وسيلة لممارسة الضغوط اللازمة للتوصل إلى حل عملي للحرب السورية.

المصدر: معهد واشنطن

مؤتمر بروكسل لدعم سوريا: قضايا شائكة حول "التعافي المُبكر"

معهد واشنطن

إبراهيم مراد

(اللغة الانجليزية والعربية) 15 أيار 2024

نص المقال: إن التوافق بين جهود "التعافي" و"التحالف الدولي" يتطلب نهجاً شاملاً يعطي الأولوية للأمن والاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.

درجت العادة في مؤتمرات بروكسل لدعم سوريا على عقد اجتماع وزاري عقب "الجلسة الحواريّة" مباشرة. لكن في نسخته الثامنة التي عُقدت نهاية الشهر الفائت، تم تأجيل الاجتماع الوزاري الذي من شأنه حشد الدعم المالي الحيوي لتخفيف أزمة السوريين في جميع أنحاء العالم، إلى يوم 27 مايو/أيار الجاري. أثار هذا التأجيل مخاوف عديدة بين السوريين من أن الحروب في أوكرانيا وغزة قد تلقي بظلالها على الحاجة الملحة لمساعدة اللاجئين السوريين.

واقعياً، لم تعد سوريا ضمن أولويات الأطراف الدوليّة الفاعلة، حيث تم تهميش القضية السورية بسبب طبيعة الأزمة التي تبدو مستعصية. كما فشلت المسارات التفاوضية، بما فيها مؤتمر "جنيف" منذ انطلاقه عام 2012، في وضع حدٍ لمجمل الانهيارات الاقتصاديّة والأمنية

والاجتماعية الشاملة، ومواجهة التدخلات الخارجية في الشئون السورية، ولعل هذه الأمور مجتمعة أدت إلى تغييرٍ في استراتيجية "الداعمين والمانحين" والتحول تالياً من صيغة "إعادة الإعمار" إلى "التعافي المبكر" خلال الأعوام الثلاثة الماضية.

الاتفاق الأول بين الدول المانحة لزيادة مساعدات "التعافي المبكر" بدأ في مؤتمر بروكسل السادس عام 2022 كنهج للانتقال من الاعتماد على الإغاثات الإنسانيّة، إلى الاعتماد على الذات من خلال إعادة تشغيل الاقتصادات المحليّة، وتنمية الخدمات العامة، للحدّ من الأزمة التي يعيشها السوريون، مع تنامٍ مرعبٍ في نسبة "الفقر"، حيث يعيش 90 بالمئة من الشعب السوريّ تحت خط الفقر، لاحقاً تم التركيز أكثر على هذا النهج في مؤتمر بروكسل السابع، خصوصاً بعد زلزال 2023 مع التأكيد المستمر على ضرورة إيجاد حلٍّ مستدام "للأزمة"، بينما في المؤتمر الثامن الأخير تم التركيز بشكل كبير على "نهج التعافي المبكر."

إلى الآن لا تتوفر مرجعية دقيقة وواضحة لآلية ونسب توزيع المساعدات في المناطق السورية المختلفة. رغم ذلك، عملت منظمات دولية ومحلية، في إطار نهج "التعافي المبكر"، على دعم بعض المشاريع الصغيرة أو تقديم منح "مالية " لتوسيع مشاريع أخرى، لكن في المجمل يصعب الحديث عن نجاح أو فشل هذا النهج أو حتى إجراء مقارنات مع عملية "إعادة الإعمار"، مقابل ذلك يمكن القول بأن العمل على النهجين لم يتم بالشكل المتوقع منه.

ثمة معضلات تواجه نهج "التعافي المبكر"، إذ يعتمد على النهوض بالأعمال التجارية القائمة والاقتصادات المحلية في المناطق التي تفتقر حتى إلى أبسط الخدمات الأساسية، علاوة على أن هذا المصطلح يفتقر لتعريفٍ دقيقٍ وموحّد. ورغم محاولات عدم تسييسه والعمل به ليصبح حلاً عمليّاً، إلّا أن السؤال المطروح هنا: عما إذا كان نهج "التعافي المبكر" قابل للتطبيق ومدى فاعليته في مواجهة التحديات التي تواجهها سوريا.

صندوق ومركزيّة "التعافي المبكر": حيث تسعى الأمم المتحدة إلى إنشاء صندوق للتعافي المبكر للسماح للداعمين غير التقليديين كدول الخليج بتقديم الدعم لسوريا. من الناحية العملية، جرت غالبية عمليات توزيع مساعدات المانحين من خلال منظمات دولية تقوم بدورها بإعطاء المنح للمنظمات المحلية في مختلف المناطق السورية، إلا أنه يمكن لصندوق التعافي المبكر العمل بآلية معاكسة، وذلك من خلال تقديم المنح بشكل مباشر للمنظمات المحلية المستهدفة مع مراعاة الدور الكبير للمنظمات الدولية الفاعلة في الشأن السوري.

ولكن حتى الآن لم يتضح بعد مقر هذا "الصندوق".

بالتزامن مع سعي روسيا لإنشائه في دمشق ليتوافق ذلك مع خطة تدخلها في سوريا، بتعويم النظام السياسيّ القائم، واستغلال ذلك للمضي في مسار تطبيع علاقات دمشق مع الدول العربية والأجنبية، وربما يلعب النظام على هذه النقطة كثيراً، سيما مع إصرار الأمم المتحدة في العمل عبر دمشق، وعليه، فإن تمكنت موسكو من تحقيق ما تسعى إليه بهذا الصدد فإنّ باقي المناطق السوريّة ستُحرم جزئياً على الأقل من وصولِ المساعدات إليها، خصوصاً أن النظام السوريّ يمتلك سجلاً حافلاً في سياسة الاحتكار واقتطاع المساعدات لمواليه، واستخدامها كورقة ضغط سياسية لصالح أجندته.

لذا فإن البحث في خيارات أخرى تأتي كأولوية ملحة، ولعل إنشاء مقر للصندوق خارج سوريا، مع ضمان عدم تسييسه في دولة مجاورة يبقى الخيار الأفضل، لكن هذا الخيار أيضاً يحتم التفكير بالدولة الأنسب، خاصة أن الجهات الفاعلة في البلدان المجاورة لسوريا لها أجندتها الخاصة ولن تقوم بتوزيع المساعدات بطريقة عادلة. على سبيل المثال، في حال إنشاء الصندوق في لبنان مثلاً، حيث يتحكم "حزب الله" بالمشهد اللبناني العام، سيتم تحويل المساعدات إلى النظام وحلفائه. وكذلك الأمر سيتم حرمان مناطق شمال وشرقي سوريا، من المساعدات إن تم إنشاء الصندوق في تركيا مثلاً، نظراً للعلاقة العدائية بين أنقرة وقوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد. وفي الواقع، قد يكون

الأردن الدولة "المحايدة" الوحيدة القادرة على توزيع المساعدات بطريقة عادلة، مع ضمان عدم تسييس عملية توزيع المساعدات، أو البحث عن حلولٍ غير مركزيّة، بحيث يكون المقر الرئيسي للصندوق في الأردن، وإنشاء مراكز فرعية في مناطق النفوذ الرئيسية (النظام، المعارضة، قوات سوريا الديمقراطية).

على الرغم من أن إنشاء شبكة مساعدات غير مركزية وغير مسيسه في الأردن قد يخفف الكثير من المخاوف المتعلقة التوزيع، إلا أن هذا النهج لا يقدم الكثير لمعالجة تهديد الإرهاب والجماعات المسلحة على الأرض في سوريا، حيث يتعرض المدنيون وعمال الإغاثة الذين يعملون في المنطقة للعنف والتطرف. كما تواصل فلول "داعش" والميليشيات المدعومة من قبل إيران القتال في شرق سوريا، علاوة على تصاعد العنف بشكل كبير بسبب الحرب في غزة، حيث بدأت الميليشيات المدعومة من إيران في مهاجمة القوات الأمريكية في سوريا. وقد وفرت الفوضى التي لا تنتهي فرصة جديدة لتنظيم "داعش"، الذي زاد من نشاطه في الأشهر الأخيرة. ولأجل ذلك يبدو من الضروريّ أن تتوازى مساعي "عملية التعافي المبكر" مع جهود التحالف الدوليّ لمحاربة "داعش" لضمان نجاح إيصال المساعدات للمناطق المتضررة من هجمات التنظيم أولاً، وتحقيق أهداف الصندوق ثانياً.

على أرض الواقع عملت منظمات دولية ومحلية خلال الأعوام السابقة على تنفيذ مشاريع ضمن إطار "التعافي المبكر" في المناطق التي ما تزال التنظيمات المتطرفة تُشكل فيها تهديداً على المجتمع وخاصةً مناطق شمال وشرق سوريا، حيث كان" تنظيم داعش" يسيطر على مجمل محافظتي الرقة ودير الزور. كما ركزت تلك المنظمات على تنفيذ مشاريع في سياق "إعادة التأهيل والدمج" لعناصر أو عائلات عناصر كانوا ضمن صفوف التنظيم عبر إعادة دمجهم في المجتمعات المحلية، ودعمهم لإنشاء مشاريع صغيرة. كما تم دعم مشاريع مجتمعية تهدف إلى تقوية الاقتصاد المحلي، ولكن كل تلك المشاريع لا تمثل إلا جزءاً بسيطاً مما يجب تقديمه في تلك المناطق على وجه الخصوص، إذ يتطلب جهود نهج "التعافي" وجهود إعادة الاستقرار عبر القنوات المحلية والتحالف الدولي تنسيقاً شريطة عدم تدخل العسكر والأطراف السياسية بالعمل الإغاثي والإنساني.

على سبيل المثال في المناطق التي يتم فيها رصد نشاط لبقايا عناصر "داعش" لا يمكن الاكتفاء باعتقالهم من ثم وضعهم في مراكز الاحتجاز، إنما العمل أكثر في تلك المناطق في سياق التوعية من جهة، وتحقيق الاكتفاء الذاتي للمجتمعات المحلية من جهة أخرى.

بالتالي فإن التوافق بين جهود "التعافي" و"التحالف الدولي" يتطلب نهجاً شاملاً يعطي الأولوية للأمن والاستقرار الاقتصادي والتماسك الاجتماعي. ومن ثم، يمكن تحقيق تلك الأهداف من خلال تقديم دعم أكبر لتقوية الاقتصاد المحلي واستدامته، وتأهيل المجتمعات المستهدفة وتقديم الاستشارات لها فيما يخص قضايا الحوكمة والإدارة المدنية وعدم تهميشها سياسياً، وكل ذلك لئلّا تستغل الجماعات المتطرفة أي ثغرة في الوضع الاقتصادي أو السياسي بالإضافة إلى حالة الاستقرار، بحيث يتم قطع أي طريق أمام إعادة إنتاج "الإرهاب."

في العموم تركز أهداف "التعافي المبكر" بشكلٍ كبيرٍ على دعم الخدمات المحليّة والانتقال إلى مرحلة تفعيل الاقتصاد الداخليّ والقطاع العام. لكن هذه الأهداف شبه مستحيلة التحقيق ما لم يتحقق الاستقرار، وإن جزئيّاً، في كافة المناطق السوريّة وضمان سهولة الانتقال بينها. فاستمرار روسيا باستهداف مناطق شمال غرب سوريا، وإصرار تركيا على مواصلة استهداف مناطق شمال وشرق سوريا والبنية التحتيّة ومصادر الطاقة فيها، سيعيقُ أيّ تقدمٍ نحو عملية التعافي، وبالتالي ستبقى هذه المناطق معرّضة دائماً لفقدان الخدمات الأساسيّة عدا صعوبة حصولها على المساعدات الضرورية، ولذلك يتوجّب أن تشمل عملية التعافي مساعٍ سياسيّة دوليّة للضغط على كافة الأطراف لضمان عدم التصعيد، وضرورة تجنيب المدنيين، والبنى التحتيّة أيّ استهداف.

المصدر: معهد واشنطن

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces